

Distr.: General
5 February 2013

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند 17 من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/67/434)]

195/67 - تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 183/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 238/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 270/57 بء المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2003 و 220/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 252/60 المؤرخ 27 آذار/مارس 2006 و 182/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 202/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 187/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 141/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 184/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006 و 3/2008 المؤرخ 18 تموز/يوليه 2008 و 7/2009 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2009 و 2/2010 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2010 و 16/2011 المؤرخ 26 تموز/يوليه 2011 المتعلقة بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 5/2012 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2012،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدتهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2003⁽¹⁾ وأقرتهما الجمعية العامة⁽²⁾، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس

(1) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(2) انظر القرار 220/59.



الرجاء إعادة الاستعمال

بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدتهما القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في مدينة تونس في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005⁽³⁾ وأقرتهما الجمعية العامة⁽⁴⁾،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005⁽⁵⁾،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية⁽⁶⁾،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012 وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽⁷⁾،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي⁽⁸⁾،

وإذ تلاحظ تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2012 في جنيف في الفترة من 14 إلى 18 أيار/مايو 2012،

وإذ تلاحظ أيضا إنشاء اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علما بوثيقة "أهداف تقنية الاتصال السريع لعام 2015" التي تحدد أهدافا وتضع توصيات بشأن جعل سياسة تقنية الاتصال السريع عالمية وزيادة توفير هذه التقنية بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تنوه بتقرير اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع المعنون "حالة تقنية الاتصال السريع لعام 2012: تحقيق الإدماج الرقمي للجميع" الذي يقدم أول تقييم لتلك الأهداف على أساس كل بلد على حدة وحالة نشر تقنية الاتصال السريع على نطاق العالم،

(3) انظر A/60/687.

(4) انظر القرار 252/60.

(5) القرار 1/60.

(6) القرار 1/65.

(7) القرار 288/66، المرفق.

(8) A/67/66-E/2012/49 و Add.1.

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إلى جانب أداء ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من 21 إلى 25 أيار/مايو 2012،

وإذ تلاحظ أيضا أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ كذلك أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة⁽⁹⁾، ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

وإذ تنوه بالاتجاهات الإيجابية في إمكانية الاتصال وتوافر الخدمات بأسعار ميسورة على الصعيد العالمي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبخاصة الزيادة المستمرة في الوصول إلى شبكة الإنترنت لتشمل ثلث سكان العالم والانتشار السريع للهواتف المحمولة وزيادة توافر المحتوى وعناوين الإنترنت بلغات متعددة وظهور خدمات وتطبيقات جديدة، من بينها الخدمات الصحية باستخدام الأجهزة المحمولة وإجراء المعاملات باستخدام الأجهزة المحمولة والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والأعمال الإلكترونية وخدمات التنمية، مما يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات،

وإذ تشدد، مع ذلك، على أنه بالرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال توجد فجوة رقمية كبيرة، وإذ تنوه في هذا الصدد بأن 24.4 في المائة فقط من سكان البلدان النامية استخدموا الإنترنت في عام 2011 مقابل 70.2 في المائة من سكان البلدان المتقدمة النمو، وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل رسوم الربط الشبكي الدولي لاستخدام الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

(9) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، 15 تشرين الأول/أكتوبر - 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، المجلد الأول، القرارات، الفصل الخامس، القرار 25، المرفق الأول.

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام شامل عادل وتنمية مستدامة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي لا تزال تنال من الاتجاهات الإيجابية في مجال نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستثمارات اللازمة لضمان إتاحة هذه التكنولوجيات للجميع،

وإذ تعرب عن القلق أيضاً إزاء الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تقنية الاتصال السريع وإزاء الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية،

وإذ تسلم بأنه ينبغي التصدي لعدم بناء القدرات اللازمة للاستخدام المثمر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تخطي الفجوة الرقمية،

وإذ تسلم أيضاً بأن عدد مستخدمي الإنترنت أخذ في النمو وبأن طابع الفجوة الرقمية أخذ هو أيضاً في التغير من فجوة تعترض توافر الإنترنت إلى فجوة تعترض جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والقيمة التي يمكن أن يجنيوها من ذلك، وإذ تسلم في هذا الصدد بضرورة تحديد أولويات استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائمة على تعدد الجهات المعنية، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية،

وإذ تعيد تأكيد الفقرات 4 و 5 و 55 من إعلان المبادئ المعتمد في جنيف في عام 2003، وإذ تسلم بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف أمور أساسية في مجتمع المعلومات وتعود بالنفع على التنمية،

وإذ تدرك التحديات التي تواجهها الدول، وبخاصة البلدان النامية، في مكافحة الجريمة الإلكترونية، وإذ تشدد على ضرورة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية ومحاكمة من يستخدمونها في تلك الأغراض ومعاقبتهم،

وإذ تقر بأن الإنترنت عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات ومرفق عالمي في متناول الجميع،

وإذ تسلم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف شفافة ديمقراطية وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية

والتقنية والمنظمات الدولية على نحو تام، كما هو مبين في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ تسلم أيضا بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين الجهات المعنية المتعددة بشأن مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، من أجل تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطويرها، ودوره في إقامة الشراكات بين مختلف الجهات المعنية، بطرق منها المبادرات الوطنية والإقليمية، للمساعدة في معالجة مختلف قضايا إدارة الإنترنت، مع التنويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمل المنتدى،

وإذ تشير إلى قرارها أن تنظر الدول الأعضاء مرة أخرى في الجمعية العامة في مدى استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله، في سياق استعراض يجري في عام 2015 لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها،

وإذ تكرر تأكيد أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها، وضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا،

وإذ تلاحظ عقد المشاورات المفتوحة المتعلقة بتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت التي نظمها رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في 18 أيار/مايو 2012،

وإذ تعيد تأكيد أنه من المقرر أن يتابع الأمين العام، من خلال عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديد العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، وإذ تسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الفقرات 35 إلى 37 و 67 إلى 72 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا في عام 2006 وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام 2007

وفي حيدر أباد، الهند، في عام 2008 وفي شرم الشيخ، مصر، في عام 2009 وفي فيلنيوس في عام 2010 وفي نيروبي في عام 2011 وفي باكو في عام 2012،

وإذ تسلم بالدور البالغ الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع الجهات المعنية،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمري القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في عام 2007 وفي القاهرة في عام 2008 وبعقد مؤتمر القمة لوصول رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام 2009 وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام 2010، وبعقد الجمعيتين الأولى والثانية المعنيتين ببرنامج العمل الرقمي للاتحاد الأوروبي في عامي 2011 و 2012 وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصول القمة المعني بوصول الأمريكتين بالإنترنت في بنما في عام 2012 وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصول الدول العربية بالإنترنت في قطر في عام 2012 وبالحوار الأوروبي السنوي بشأن إدارة الإنترنت وبمشروعي طريق المعلومات السريع لأمريكا الوسطى وطريق المعلومات الفائق السرعة العابر لبلدان المنطقة الأوروبية الآسيوية، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز ومواصلة التعاون بين جميع الجهات المعنية والتعاون الدولي لبناء هياكل أساسية إقليمية وعالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتشغيلها من أجل الإسهام في سد الفجوة الرقمية،

1 - **تسلم** بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة للتحديات في مجال التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل العادل والتنمية المستدامة والقدرة على المنافسة والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي؛

2 - **تسلم أيضاً** بالنمو السريع لشبكات تقنية الاتصال السريع، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، وتلاحظ مع القلق اتساع الفجوة الرقمية في توفر تقنية الاتصال السريع والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعية الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل والمناطق الأخرى، من جهة، وأقل البلدان نمواً وأفريقيا باعتبارها قارة متأخرة عن بقية مناطق العالم، من جهة أخرى؛

3 - **تعرب عن القلق** إزاء الفجوة الرقمية في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي تقنية الاتصال السريع بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها مما يؤثر في الكثير من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب أيضا عن القلق إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في مجال تقنية الاتصال السريع؛

4 - **تسلم** بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع الجهات المعنية على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لها من أجل تمكينها واستفادتها من تلك التكنولوجيات بوجه عام، وتشير في هذا الصدد إلى الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة⁽¹⁰⁾؛

5 - **تؤكد** أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

6 - **تؤكد أيضا** الدور المهم للحكومات في وضع سياساتها العامة الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلبى الاحتياجات والأولويات الوطنية بطرق منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم جهات معنية متعددة، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

7 - **تسلم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد نتيجة للتدفقات بين الشمال والجنوب ويكملة التعاون بين بلدان الجنوب، وتسلم أيضا بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

8 - **تسلم أيضا** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة وبأن هناك حاجة ماسة إلى التصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم

(10) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2011، الملحق رقم 7 (E/2011/27)، الفصل الأول.

والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع الجهات المعنية توفير قدر كاف من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

9 - **تسلم كذلك** بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

10 - **تشجع** على تعزيز التعاون بين الجهات المعنية ومواصلته لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف⁽¹⁾ وتونس⁽³⁾ من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين الجهات المعنية المتعددة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية للجهات المعنية المتعددة، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

11 - **تعيد تأكيد** دور الجمعية العامة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي سيجري بحلول نهاية عام 2015، على النحو المنوه به في الفقرة 111 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، وتقرر أن تنظر في موعد أقصاه نهاية عام 2013 في طرائق عملية الاستعراض؛

12 - **ترحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى معنية، للقيام سنوياً بتنظيم منتدى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي بوصفهما مناهج عمل في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع تهيئة بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

13 - **تلاحظ** التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية والجهات المعنية الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على استخدام مسارات العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

- 14 - **تلاحظ أيضا** تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو الملحوظ في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي⁽⁸⁾؛
- 15 - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛
- 16 - **تقر** بالضرورة الملحة لتسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع في هذا الصدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- 17 - **تقر أيضا** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بوصفه آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- 18 - **تحيط علما** بتقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت⁽¹¹⁾، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، كجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛
- 19 - **تؤكد** ضرورة تعزيز مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى دعم مشاركة الحكومات وجميع الجهات المعنية الأخرى من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛
- 20 - **تدعو** رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى إنشاء فريق عامل يعنى بتعزيز التعاون لدراسة التكاليف الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون، على النحو الوارد في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، عن طريق التماس إسهامات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية وجمعها واستعراضها ووضع توصيات بشأن كيفية القيام بهذا التكاليف على نحو تام، وينبغي أن

(11) A/67/65-E/2012/48 و Corr.1.

يأخذ رئيس اللجنة أيضا في اعتباره، عند دعوة الفريق العامل إلى الانعقاد، الاجتماعات المقررة بالفعل في جدول اجتماعات اللجنة، وينبغي أن يقدم الفريق العامل تقريراً إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة التي ستعقد في عام 2014، كإسهام في الاستعراض العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

21 - **تطلب** إلى رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كفاءة التمثيل المتوازن بين الحكومات من المجموعات الإقليمية الخمس للجنة في الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون وأن يشمل مدعويين من جميع الجهات المعنية الأخرى، أي من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، مع كفاءة المساواة في ذلك بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛

22 - **تبحث** في هذا الصدد المجتمع الدولي على التبرع للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم استعراض وتقييم عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

23 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنوياً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، يشمل الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات المتخصصة المعنية، فيما يتصل بالاستعراض العام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها؛

24 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".

الجلسة العامة 61

21 كانون الأول/ديسمبر 2012